الى أية تسوية في المستقبل القريب بما في ذلك تحقيق التسوية الجزئية التي تصر عليها امريكا . وتنشط اسرائيل حاليا من أجل كسب تأييد عدد من الدول الاوروبية لصالح وجهة النظر الداعية الى استبعاد أية اثارة لقضية الشرق الاوسط في مؤتمر الامن الاوروبي المتوقع عقده بعد فترة . أما بالنسبة لمصر فيبدو ان علاقاتها بالدول الاوروبية الغربية تتحسن ببطء كما يشير الى ذلك توقيع اتفاق تجاري بينها وبين السوق الاوروبية المشتركة يمنح مصر عددا من التسهيلات التجارية، واتمام صفقة شراء أسلحة بقيمة ١٠٠ مليون جنيه استرليني من بريطانيا. ومن بوادر تحسن العلاقات العربية مع الدول الاوروبية الغربية الخطوة التي اتخذت مؤخرا باتجاه اعادة العلاقات الدبلوماسية بين سوريا وبريطانيا . وتلخصت هذه الخطوة باتفاق بين الدولتين لارسال دبلوماسيين اثنين الى عاصمة البلد الآخر قريبا . وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية ان هدف البلدين على المدى الابعد هو اعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بينهما .

وفي افريقيا استمر تدهور العلاقات بين اسرائيل وعدد من دول القارة . فقد أقدمت كل من جمهورية الكونغو الشعبية (الكونغو برازافيل) والنيجر ومالي على قطع علاقاتها الدبلوماسية باسرائيل . وقد شرحت هذه الدول أسباب اقدامها على هذه الخطوة بقولها ان عملها يعبر عن تنديد بالسياسة الامبريالية والتوسعية التي تتبعها اسرائيل في الشرق الاوسط ، وعن تضامنها مع شعب مصر ومع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، كما يعبر عن استنكارها لرفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وغيره من قرارات هيئة الامم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية التي تطالب كلها بالجلاء الاسرائيلي عن الاراضي المحتلة .

وفي هيئة الامم وافقت الجمعية العمومية على ثلاث قرارات اضافية تتعلق بالاراضي العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين . يدعو القرار الاول الى وقف الاجراءات الاسرائيلية التي من شأنها التأثير على التركيب الطبيعي والجغرافي والسكاني للمناطق العربية المحتلة بما فيها قطاع غزة . ويدعو القرار الثاني اسرائيل الى الامتناع الفوري عن ضم أي جزء من الاراضي المحتلة والغاء كل اجراءات الضم التي تمت، كما اعتبر كل الخطوات التي اتخذتها اسرائيل للاستقرار في هذه الاراضي، بما فيها القدس ، باطلة ولاغية . وطالب القرار كل الدول الاعضاء وكل المنظمات الدولية بعدم الاعتراف بأية اجراءات تتخذها اسرائيل لاستغلال موارد الاراضي المحتلة وبعدم تقديم المساعدة لها في هذا الميدان . وطلب ايضا من كل الدول الموقعة على ميثاق جنيف ١٩٤٩ الخاص بحماية المدنيين في زمن الحرب ان تضمن تقيد اسرائيل بالتزامها بهذا الميثاق وتنفيذ بنوده . اما القرار الثالث فقد دعا الى ضرورة الاحترام الكامل لحقوق شعب فلسطين الثابتة باعتبار ان احقاقها يشكل شرطا أساسيا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

أما بالنسبة لما سمي بقضية « الارهاب الدولي » التي أدرجت في جدول اعمال الجمعية العمومية بعد الهجوم الذي شنه الفدائيون الفلسطينيون على الجناح الاولمبي الاسرائيلي في ميونيخ فقد نجحت مجموعة من الدول الافريقية والاسيوية في احباط محاولات الولايات المتحدة واسرائيل وغيرهما من الدول المرتبطة بالامبريالية في تحويل قضية «الارهاب» الى أداة ضد حركات التحرر الوطني في العالم . على هذا الاساس انهت الجمعية العمومية مناقشة موضوع الارهاب بقرار يطلب من الدول الاعضاء تقديم ما عندها من أفكار حول موضوع الارهاب ومكافحته على ان تقوم لجنة خاصة بتقديم تقرير حول الموضوع الى الجمعية العمومية في دورتها المقبلة . واعتبر هذا القرار انتصارا لوجهة نظر دول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة لانها نجحت في تجميد قضية « الارهاب » المزعومة وتأجيلها الى العام القادم . وقد عارضت كل من الولايات المتحدة واسرائيل هذا القرار معارضة شديدة .

أما يارينغ فقد عاد الى منصبه كسفير لبلاده في موسكو. غير ان انباء ترددت عن مصادر اسرائيلية تقول بأن الوسيط الدولي اقترح عقد مجموعتين من المحادثات العربية ــ الاسرائيلية في آن واحد. هدف الاولى التوصل الى تسوية مؤقتة تؤدي الى اعادة فتح قناة السويس ، وهدف الثانية التوصل الى تسوية نهائية لازمة الشرق الاوسط . ويبدو ان اقتراح يارينغ يحاول ارضاء المطلب المصري الذي يصر على أن أية تسوية جزئية يجب ان